العدد(1410) السنة السادسة -الاربعاء (14) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ما دور المجتمع المدني في عملية مراقبة الانتخابات ؟

حسن حافظ

الانتخابات، هي الوجه الاكثر بروزا في مجتمعات الدول الديموقراطية ! فهي تأتي ضمن الاولويات بل وعلى قمة الهرم الديموقراطي، في ممارسة الشعوب لحقها في حرية إنتقاء او انتخاب من تراه يمثلها ضمن متطلبات المجتمع المدني بصورة حرة ونزيهة . وإذا كان المجتمع المدني يعرف: بأنه ذلك الكيان الذي يملأ الفراغ الكائن بين المجتمع من جهة وبين الدولة من جهة اخرى.. وبإختصار فان المجتمع المدني بما يضمه من مؤسسات ومنظمات غير حكومية، يتكون من نقابات مهنية وجمعيات ثقافية وتعاونية وإتحادات متباينة، تعمل على تحقيق اهداف تضعها في دستورها او نظامها الداخلي ، ولمختلف الاغراض، السياسية والاجتماعية والقانونية، لرفع مستوى المشاركة الاجتماعية والشعبية وفي مقدمتها العمل على التعريف بحقوق الانسان وذلك عن طريق المشاركة في القرارات التي لها تأثير في حياة تلك المجتمعات يأتي في مقدمتها: العمل على تطبيق الديموقراطية في الواقع العملي والتطبيقي، نصا وروحا، ولعل عنوانها الاول هو في الممارسة الانتخابية وحرية (الاختيار) بروحية عالية وشفافية ايجابية ! فهي وضمن هذه الاوصاف تعمل على اقامة جسور بين جماهير الشعب وبين الدولة..

وهذه الامور كلها، سوف تبدو غير متكاملة، مالم تصاحبها جهات متخصصة بهذا الشأن وتضطلع بمسؤولية الاشراف على تلك العملية والعمل على ارشاد المرشحين والناخبين، وتوعية الناس بضرورة المشاركة الفاعلة وبروح ايجابية في الإنتخابات في أثناء عملية الاقتراع ، سواءً أتمّ هذا الاقتراع في اثناء انتخاب الجمعية العامة، او في اثناء تشكيل المجالس الاتحادية او المحلية، مما يؤدي في النتيجة الى التمثيل الصحيح، والاكثر توافقا مع ارادة الناخبين، حيث يطلق على تلك الجهة (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) التي هي هيئة مستقلة ومحايدة وتتمتع بالشخصية المعنوية تابعة للدولة وتخضع لرقابة مجلس النواب (نظام الجرائم والعقوبات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨ / الديباجة) ذلك ان في مقدمة اهداف الانتخابات التاكيد على عملية الانتقال السلمي للسلطات بعيدا عن العنف والانقلابات العسكرية!

بيدَ ان هذه (المفوضية العليا) تبدو لنا كمن يحاول ان يصفق بيد واحدة، مالم تؤازرها منظمات المجتمع المدني وعددها ٥١٩ كما هي مسجلة لدى المفوضية، بما تقدمه لها من اعمال طوعية والتنسيق معها في عملية الانتخابات والمبادرة في ارشاد الناخبين وتثقيفهم، فهي ضمن هذا الوصف بمثابة (الشريك الاساس) مع تلك الجهة في مجالات التوعية والتثقيف مع أعداد الناخبين الذين يصلون الى اكثر من ١٤ مليونا ويمتدون على مساحة واسعة من القطر، لذا باتَ من الصعوبة بمكان، تغطيتها من المفوضية العليا لوحدها، مهما بذلت من جهد..

ومن هنا ينبثق دور منظمات المجتمع المدني في العمل على توسيع مديات وانتشار الثقافة المجتمعية، وذلك ضمن الاسس السليمة التي تصدرها المفوضية العليا بصفتها من يتربع على هرم المسؤولية في العملية الانتخابية، إضافة الى ماتقوم به الامم المتحدة من دور كبير في عملية المراقبة على العملية الانتخابية، بما تقدمه من خدمات ومشاريع والقيام بتدريب المراقبين واعداد ورش عمل خاصة للاشراف. هذا إضافة الى مراقبي الانتخابات وهم: الاشخاص الذين ينتمون الى منظمات المجتمع المدني وما تضمه من نقابات واتحادات وجمعيات، وذلك بعد تسجيلهم لدى المفوضية العليا، وهذا الدور الذي تضطلع به المنظمات يتعين ان يكون عادة سابقا لعملية تسجيل الناخبين، ولدى اجراء أية عملية انتخابات او استفتاء .كما ان هناك نوعا اخر من المراقبين الاخرين، وهم المراقبون الدوليون، وهم ينتمون الى مؤسسات دولية وسفارات الدول العاملة في العراق.. وهذه الدول تعمل على تقديم طلبات اعتماد مراقبيها الى المفوضية العليا، ويستطيع المواطن ان يلحظ ذلك عن طريق اعتماد بطاقة المراقب الخضراء (الباج) عند قيامه بواجبه. كما ان هناك وكلاء الكيانات السياسية لمراقبة العملية الانتخابية لغرض تقديم تقرير الى الكيانات التي يمثلونها عن مدى نزاهة العملية الانتخابية وهم يحملون عادة البطاقات الزرق (الباج الازرق).

وتتوسل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لتحقيق ذلك عن طريق: العمل على اعداد التقارير التي تدون فيها ملاحظاتهم، بعد ان يجري تدريبهم على كيفية اجراء المراقبة ، لكي يتفهموا الدور المطلوب منهم في أثناء عملية الاقتراع وما يتبعها من عملية فرز الاصوات وإعدادها بروح موضوعية وحيادية ! لكي تأتي العملية الديموقراطية وكأنها جاهزة للقطاف ..ان الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني لكبير، نظرا لما لها من دور فاعل في ان تقوم بدفع المواطنين بإتجاه مشاركة الجماهير في إتخاذ القرارات السياسية وصنعها ..فإذا ما نجحت في ذلك وفقا للدور المطلوب منها، فانها سوف تعمل على كسب العملية الانتخابية ثقة المجتمع ومعها الكيانات السياسية التي تمثلها. وإذا كان عدد الكيانات السياسية كبير جدا ، بل وأكثر مما هو موجود في أغلب الدول الديموقراطية !! (الكيان السياسي هو اية منظمة او حزب سياسي او اي شخص يرشح نفسه، بمفرده او ضمن إئتلاف، بشرط حصوله على المصادقة الرسمية ككيان سياسي من المفوضية / ف ١١ / المصدر السابق) إذ تجاوز عددهم الـ ١٤ ألف مرشح ، وهذا يعني ان الصراع سوف يحتدم في العملية الانتخابية ، إضافة الى انه سيعكس وجود إرادة شعبية عالية وحرة في الاختيار، ومن هذا المنطلق فان الدور الذي يمكن ان تؤديه منظمات المجتمع المدني سيكون كبيرا ، كما سيترتب عليه ان يكون دور ومسؤولية (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) أكبر ، ومن هنا فان الدور المرسوم لها في العمل على كيفية التثقيف هو اخر كبير جدا! ومن هنا يأتي دور الامم المتحدة في إعداد اكثر من ٤٠ ألف مراقب من المعلمين والمدرسين والموظفين والمحامين وفقا للمعايير والضوابط الدولية ، هذا لو أضفنا الى ذلك مراقبين من الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي ومنظمات المجتمع المدني .. ان العملية شاقة ولا شك ، ولكن لابد من النهوض بها مهما صادفت من متاعب ومشاكل ! كما ان إرادة (الناخب) يجب ان تكون واعية في انتخاب من يمثله ، بعيدا عن الاهواء والعواطف، خصوصا وان العملية الانتخابية، وتجربة الممارسة الديموقراطية ، وهي ولادة حديثة، وغالبا ما تكون البدايات صعبة جدا كما يقال، خصوصا في مجتمع مضطرب عانى كثيرا من الكبت والحرمان عن طريق العمل على تزوير إرادتـه، وهذا ماقامت به الانظمة الشمولية السابقة! وليس بخاف على احد ان عملية التزوير لا تنتهي عند صناديق الاقتراع ، إذ انها تكمن ايضا في سجل الناخبين، فان ضبطها ومسكها بصورة صحيحة يمنع من (عملية التصويت المتكرر) كما يكمن في سجل المرشحين من خلال التأكد من صحة المعلومات الواردة والتأكد من سجلهم الجنائي وفقا لنظام تصديق المرشحين ! فإذا ماتمت العملية بنجاح، فان هناك امورا لاحقة، ألا وهي التصديق على عدد المصوتين منعا من التزوير، فإذا كان عددهم ٤٠٠ مصوت، يتعين ان يكون مجموعهم كذلك ! كما تجري عملية نقل الصناديق الخاصة بالاقتراع بحماية تامة منعا للتلاعب ويجري وضعها في اماكن أمينة ، لكي يتم تفريغ الاصوات بنزاهة وكفاءة عالية ،علما بان اعداد مجالس المحافظات والاقضية والنواحي يتراوح بين ٢٥ – ٣٥ حسب الحجم السكاني لكل محافظة ولكل وحدة ادارية.. عسى الله ان يوفق الجميع في انجاح العملية الانتخابية، وهذا هو المطلوب من منظمات المجتمع المدني ، كعنوان بارز للديموقراطية الجديدة.

غزة والعراق والعراقيون

ضياء الخالدي

بالتاكيد لا يمكن لاي فرد يمتلك نظرة انسانية الا ويتعاطف مع اهالي غزة اثر العدوان الاسرائيلي، ويقف ضد الموت المجاني البشع للمدنين الغارقين اصلا بازمات اقتصادية خانقة . فالشعب دائما يدفع ثمن فاتورات سياسية لفهم خاطئ لطبيعة أي صراع يحدث.

منظمة حماس تؤكد انها لن تتنازل حتى لو دفع شعب غزة باكملهم حياتهم ثمنا لذلك ، وبتقديري ، انه تصريح تغلفه ديماغوجية تسلطية لمصادرة الرأي الفلسطيني الاخر، وكأن حماس هي الشعب الفلسطيني والشعب حماس. لا اعرف ايهما الاهم ؟ الارض بصفتها ترابا ؟ ام الشعب بصفته حيوات انسانية اقدس من كل شيء في الكون ؟ وهنا لا نعني التخلي عن المقاومة بل الاستماع لوجهة النظر المتعددة للوصول الى السلام من دون ضحايا.

مر العراق باحلك الظروف قبل سنتين أو اكثر بقليل، وسقط ابناؤه بالعشرات يوميا بسبب قوى ظلامية اتت من شتى الاتجاهات والايدلوجيات ، وكادت تندلع الحرب الاهلية، ولم نسمع من تلك القوى ادانة واضحة لسقوط الانسان البريء العراقي، وكان الاهم عندها طرد المحتل الاميركي فقط وتحرير العراق – حسب وجهة نظرها – وكأن القصد بان العراق هو تربة فقط وليس شعباً يدمر ويقتل وتنتهك الحرمات فيه. لسنا شامتين لان العراقي يقدس معنى الحياة ، ولكن نريد تحديد المسميات وتذكير الاخوة الذين رفعوا صور قاتل العراقيين الزرقاوي وتسمية منظمة حماس له عند مقتله بأنه شهيد الامة الاسلامية، واعتقد انه لا يوجد فرق بين الزرقاوي وبين قادة اليمين المتطرف في اسرائيل . لاننا والفلسطينيون ندفع يوميا ثمن حريتنا ، وينبغي ان يكون التفكير كذلك ولا غير سواه.

الحكومة العراقية ادانت العدوان وارسلت طائرة خاصة محملة بالمساعدات الطبية وهذا دليل على ان العراقي ينسى الاساءة بسرعة وينشد الاستقرار والسلم، ولا ينظر الى الوراء، وربما يعتقد ان الوضع في غزة هو وضع استثنائي لا يدوم لقوى تؤمن بالانقلابات لحكم شعوبها.

يؤلمنا ان نشاهد الفرد الفلسطيني وهو يؤيد العمليات المسلحة في العراق ، ويجدر ان يعي هذا الفرد قيمة الظلم الذي يقع على انسان اخر اكثر من غيره لانه مظلوم ومنذ اكثر من ستين عاما ، ويتضامن معه ، ويسانده بوجهة النظر التي يحملها. حتى يقدر العالم قضيته، فالظلم وانسحاق الانسان هو امر واحد لا يتغير.

اليوم يعتقد حكام غزة ان العرب يقفون ضدهم او لم يفعلوا ما ينبغي فعله، واتهموا مصر بالمشاركة في حصار غزة قبل العدوان، وهذا الاعتقاد يأتي من نظرتهم الاحادية للامور والايمان بمنطلق من لا يكون معي فهو ضدي، وهذه نظرة اغلب السلطات التي تحكم باسم الاسلام في بلدان العالم الثالث ، ويكون الانسان المواطن المدني الذي يسقط ميتا ليس ضحية وانما شهيد يرفل بالجنة الموعودة (لا اقصد الفلسطينيين هنا)، فتكون حياة الانسان رخيصة بالرغم ان الله قد جعلها مقدسة وفي اعلى المراتب.

علمتنا السنوات الماضية في العراق ان من يتمسك برأيه من القوى السياسية ويخالف المجموع يمكن ان يؤذي البلد والناس، ويحرض بعناده قوى الشر في الاستمرار بتدمير الحياة، والخاسر سيكون الجميع. لا احد يمتلك الحقيقة او الرأي الصائب وحده ، وبمعرفتنا بهذه المقولة او المعادلة يمكننا العيش من دون تطرف او تزمت بالرأي !!

إدانـــة المـــوقـــف الـفـلـسـطـيـنـي في غـــزة!

جمال ناجي

الاردن

هنالك أمور تبدو غير مفهومة أو مطلوب أن لا تكون مفهومة ، إنها الثغرة في الخطاب الفلسطيني إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة، فكثير من الناس يريدون التضامن بشكل أكبر مع غزة، لكنهم يجدون عوائق بيانية قوامها أن حماس والفصائل الفلسطينية هم من أعلنوا انتهاء التهدئة،وهم من يتحملون بشكل أو بآخر نتيجة قرارهم الذي أدى إلى ما يحدث الآن، وفي الحقيقة فإن هذا لا ينطوي على مساواة بين الضحية والجلاد، إنما على تجاهل لجذور الصراع ومقدماته ومؤدياته الحالية والمستقبلية.

ربما كانت غاية حماس من التهدئة التي انتهت، إتاحة الفرصة لتوطيد سلطتها وخلق نوع من التوازن القائم على الإيذاء لا على التكافئ العسكري غير الموجود أصلا، وربما افادت حماس من درس» صلح الحديبية» فأرادت استغلال أشهر التهدئة الستة لإعادة بناء قواها وقدراتها العسكرية، وهو أمر مشروع في ظل صراع تاريخي متواصل لا تشكل التهدئة سوى محطة صغيرة في مساره الزاخر.

لكن الإسرائيليين، المصابين بعصاب القوة العسكرية، وجدوا في هذه التهدئة فرصة لترهيب الفصائل الفلسطينية عن طريق الضربات الإنتقائية والحصار والتجويع ... وفي الوقت ذاته، جر هذه الفصائل الى خيار استخدام صواريخها التي خلقت مناخات ملائمة للاسرائيليين من اجل توظيف هذا «العنف الفلسطيني» في حربها التي قررت شنها على القطاع منذ أمد بعيد.

هكذا حدثت البلبلة.

فالإسرائيليون مارسوا – وما زالوا – أنواعا من التعذيب للباحثين عن الحقيقة، من خلال تسخير وكالات أنباء أجنبية وفضائيات قادرة على التلاعب بالميديا العالمية وتغيير مسارات التفكير، كما حقنوا العالم بأسباب التشكك قبل أن تفقس ردود فعله على مجازرهم، وجندوا هوامش المنطق للتغطية على نياتهم، إلى حد أن بعض العرب اقتنعوا بأن المقاومة الفلسطينية هي السبب ، ولم يبق إلا أن يقولوا بأن الفلسطينيين يستأهلون أكثر مما يحدث لهم!

ثمة من يستخدم الآن هذه العبارة.

وبطبيعة الحال، فالإسرائيليون لم يكونوا وحدهم المستفيدون من سيناريوهات التشكيك هذه ، إنما بعض العرب الذين وجدوا فيها فرصة للتنصل من التزاماتهم تجاه غزة وأهلها، لأن « من يريد العنب لا يقاتل الناطور، والفلسطينيون يريدون مقاتلة الناطور هذه المرة. هنا لب الغموض غير البناء في رطانة الإنقسام حول حرب غزة، إذ حتى لو أراد الفلسطينيون مقاتلة الناطور، فهم يرون أن هذا حقهم،لأن العنب هو عنبهم والكرْم كرْمهم، والناطور يجلد بسياطه كل من تسول له نفسه الإقتراب من هذا الكرم، لذا فإن مقاتلة الناطور فرض عين والحصول على العنب حق مشروع لأصحابه الفلسطينيين.

حتى الآن لا يبدو أن حماس وسائر الفصائل وأهل غزة قد تعبوا من هذه المقاتلة، صحيح أنهم تكبدوا خسائر كارثية ، لكن الإستسلام ليس في واردهم، وتوقعات الاسرائيليين بحدوث هذا الاستسلام ليست في محلها، في الأقل هذا ما تشير اليه وقائع المقاومة الضارية التي تواجهم كلما تقدموا خطوة، وهو ما يشير إليه أيضا، الرد الفلسطيني الرمزي،الذي لا يتوقع حسما وانتصارا عسكريا من وراء صواريخ القسام او القدس او الاقصى، انما يريد التلويح بعلامة الصمود والنصر من بين الركام كي لا يظن أحد بأن التسليم ممكن .

عندما احتل النازيون باريس ، تفجرت المقاومة الفرنسية، وتزامنت مع ارتفاع اصوات تقول بأن الكف لا تلاطم المخرز، ويكفينا دمارا وتقتيلا ، ولا بد من التعامل مع الأمر النازي الواقع .. لكن المقاومة انتصرت في نهاية الأمر.

ساركوزي الذي ظل يراوغ من أجل تبرير العدوان الإسرائيلي، مدين لتلك المقاومة التي حررت فرنسا وعبّدت بتضحياتها طريقه إلى قصر الاليزيه.

ثمة من سيقول بأن الظرف التاريخي والموضوعي الآن مختلف عن ذاك الذي ساد إبان الحرب العالمية الثانية. لكن لماذا نتعامل مع الظرف التاريخي باعتباره كتلة صلدة أو قدرا يستوجب التكيف معه بدلا من تكييفه وفقا لإرادات الشعوب التي تصنع هذا الظرف؟.

الإدانة المعلنة والمستترة للموقف الفلسطيني في غزة تكاد تنطوي على تسليم بأن ما لدى الإسرائيليين للإسرائيليين وما لدى الفلسطينيين للفلسطينيين!هذا يعني أن إسرائيل دولة غير معتدية ولا محتلة، ومن حقها أن تنهش من الأراضي الفلسطينية ما تشاء،وليس من حق أي فلسطيني او عربي او مسلم او مسيحي أن يعترض أو يرفض الإذعان للأمر الواقع الذي يريد الإسرائيليون تكريسه بما في ذلك: محاصرة كل أهالي غزة (حتى في أثناء التهدئة) وعمليات اقتناص القيادات الفلسطينية في غزة والضفة، وتسليط المستوطنين المدججين بالأسلحة وبالحماية العسكرية، على أهالي الخليل ، وبناء المستوطنات والبؤر الجديدة،وفوق كل هذا،عدم الإعتراف بأي من الحقوق السيادية الفلسطينية سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية.

المسألة ليست مسألة (الحقّ على مين من المتقاتلين)، كما انها ليست مسألة حماس أو الجهاد الإسلامي، إنما هي قضية النيات الإسرائيلية المبيتة لإنهاء كل أفكار المقاومة والدفاع عن الحق.

صـهـيـونـيـة اسرائـيـل كـأسـوأ أنـواع الـعـنـصـريـة

هاني الحوراني

الاردن

في ١٦ كانون الأول/ ١٩٩١، ومع بداية الاختلال الذي عرفه النظام الدولي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تحت تأثير انتهاء الحرب الباردة وتضعضع الاتحاد السوفياتي، وصعود القطبية الواحدية، التي تمثلت في انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، في ذلك التاريخ اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قراراً خطيراً يحمل رقم (٨٦/٤٦) بالعودة عن قرارها السابق رقم ٣٣٧٩ (د- ٣٠) الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية.

ولقد اتُخذ ذلك القرار الجديد برغم استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتَمَّ تمرير ذلك القرار في وقت كانت المنطقة قد خرجت للتو من حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الغربي على العراق، كما كان النظام العربي في أسوأ أحواله، بسبب الانقسام الذي نجم عن احتلال العراق لدولة الكويت.

وكانت أحدى النقاط التي خدمت اتخاذ القرار بإلغاء المساواة بين الصهيونية والعنصرية، هو تصاعد الآمال المعلقة على عملية السلام في الشرق الأوسط التي كانت قد انطلقت للتو بُعيد مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في ١٩٩١/١١/١، وشروع (م.ت. ف) والدول العربية الأخرى بالمفاوضات مع اسرائيل.

ومنذ ذلك الحين نجحت اسرائيل في تصوير هويتها الصهيونية باعتبارها ايديولوجية وهوية وطنية، وفي المماهاة ما بين اليهود وبين الدولة العبرية. ولمنع انتقاد الممارسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين فقد ساوت اسرائيل، والجماعات اليمينية المتطرفة المؤيدة لها، بين انتقاد اسرائيل ونزعة العداء لليهود، أو اللاسامية. وهكذا فإن منتقدي اسرائيل وليس القادة والمؤسسات الاسرائيلية، باتوا اليوم عرضة للاتهام باللاسامية، أي بأبشع صور العنصرية!

وعبر قرابة العقدين، كانت النتيجة الجلية هي اخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وتقويض النتائج التي ترتبت على اتفاقيات اوسلو، بما في ذلك استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية، ومواصلة الأخيرة شن هجماتها المبالغة في عنفها بصورة منهجية ومتكررة، كما هو حال اعادة احتلالها للمناطق الفلسطينية التي كانت قد أعادت الانتشار فيها بموجب اتفاقيات اوسلو، وقصفها ومحاصرتها لمقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (٢٨ آذار/ ٢٠٠٢)، ثم اجتياحها في صيف ٢٠٠٦ جنوب لبنان، وأخيراً عدوانها على قطاع غزة واجتياحه قبل أيام.

لقد ترافق هذا كله مع انجراف القيادات والمؤسسات الاسرائيلية نحو أحط السياسات والايديولوجيات القومية المتطرفة، والتي كان آخرها تصريحات وزيرة خارجية اسرائيل تسبني ليفني الداعية إلى أن يجسد العرب الفلسطينيون في اسرائيل هويتهم القومية من خلال دولة فلسطينية يمكن أن تقوم في الضفة الغربية. إن كل هذه الوقائع باتت تبرر اعادة النظر، من جانب الرأي العام العربي والعالمي، في قرار الأمم المتحدة الخاص بإلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية، كما تزيد من الحاجة إلى تشديد المقاطعة الدولية لاسرائيل ولمؤسساتها المختلفة، طالما ظلت تحتل الأراضي العربية والفلسطينية، وتقيم المستوطنات غير الشرعية عليها وتمارس أحط أشكال العنصرية والشوفينية تجاه الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

فالملاحظ أن اسرائيل والولايات المتحدة، والعديد من قادة الغرب يتنصلون من المرجعيات الدولية والقانونية والإنسانية والأخلاقية، التي تشكل اطاراً جامعاً للتعامل الدولي مع الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ويكرسون الأمر الواقع فيها من خلال حماية اسرائيل ومنع معاقبتها على جرائمها، او من خلال المماطلة واطالة أمد المفاوضات الى مالا نهاية.

فلماذا تواصل القيادات الفلسطينية والعربية اتخاذ المواقف الدفاعية، وتحجم عن استخدام الأسلحة المتاحة لها، ومن بينها اعادة وضع اسرائيل في الخانة التي تنتمي لها فعلياً وأخلاقياً، أي خانة العنصرية والفاشية؟ ولماذا تتردد السلطة الفلسطينية والحكومات العربية في اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتوجيه لائحة اتهام لاسرائيل لانتهاكها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقية الدولية لمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، علماً بأن العديد من الدول العربية من بين الموقعين عليها.

وعودة على قرار الغاء الأمم المتحدة المساواة ما بين الصهيونية والعنصرية، فإن قادة الرأي العام في مختلف البلدان، ولا سيما علماء القانون والسياسة، مدعوون للبحث مجددا في سبل اعادة النظر في القرار الدولي المذكور آنفاً، من أجل التنديد بالصهيونية، تلك الأيديولوجية والعقيدة الرسمية لاسرائيل، باعتبارها العقيدة الموجهة لأسوأ الممارسات العنصرية والعدوانية، والتي تتجلى في العقيدة العسكرية للجيش الاسرائيلي، وفي العدوانات البشعة التي تقوم بها آلة الحرب في غزة اليوم، وقبل ذلك في لبنان والسلطة الفلسطينية بالأمس القريب.

ان المسامحة والمهادنة التي أظهرهما العالم خلال العقدين الأخيرين تجاه اسرائيل وأيديولوجيتها الصهيونية، وممارساتها التنكيلية والتمييزية ضد الشعب الفلسطيني، قد شكلت نوعاً من التشجيع لحكومات اسرائيل ولغلاة اليمين المتطرف في اسرائيل والولايات المتحدة، من أجل الإمعان في مواصلة تلفيق الحقائق بالقوة والعنف في الأراضي المحتلة، مما لم يعد يُبقي الا القليل لكي يتفاوض الفلسطينيون معها عليه. وقد قاد هذا الأمر فئات متزايدة من الشعب الفلسطيني ومؤيديه في العالم لاستنتاج أن لا شيء غير المقاومة العنيفة يمكن أن يضع حداً للاحتلال، وأن يثبِّت فكرة ان ما أخذ بالعنف لا يسترد إلا بالعنف.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com